

الرقم المرجعي 001-C-2026

ISSN 0579-2770

يمكن تحميل النسخة الالكترونية لهذا

التقرير من موقع مراقب الدولة على شبكة الانترنت

WWW.MEVAKER.GOV.IL

تم شراء الصور التوضيحية من موقع الصور SHUTTERSTOCK



مكتب مراقب الدولة
ومفوض شكاوى الجمهور



دولة إسرائيل

أهم ما ورد في التقرير الخاص لمفوض شكاوى الجمهور بشأن ضريبة الأملاك "الأرنونا"

يُقدّم هذا التقرير الخاص لمفوض شكاوى الجمهور إلى الكنيست وفقاً لأحكام المادة 46(ب) من قانون مراقب الدولة، 1958 [الصيغة المُدمجة]. يستعرض التقرير شكاوى الجمهور بشأن ضريبة الأرنونا ويتضمّن تفاصيل الشكاوى ووصفاً لكيفية معالجتها.

شباط/ فبراير 2026

كلمة مراقب الدولة ومفوض شكاوى الجمهور ومديرة مفوضية شكاوى الجمهور

يقدم إلى الكنيست تقرير خاص من مفوض شكاوى الجمهور بشأن ضريبة الأملاك "الأرنونا"، وفقاً للمادة 46(ب) من قانون مراقب الدولة، 1958 [الصيغة المدمجة]. إن اهتمام المفوضية بهذا الموضوع، ولا سيما الشكاوى المتعلقة بالتخفيضات في الأرنونا، له أهمية خاصة لأن العديد من التخفيضات في ضريبة الأرنونا تُمنح للفئات السكانية المستحقة للدعم، مثل أصحاب الدخل المنخفض، الأشخاص ذوي الإعاقة والمواطنين المسنين.

يُسلط هذا التقرير الخاص الضوء على الشكاوى المتعلقة بضريبة الأرنونا والتي تلقتها مفوضية شكاوى الجمهور من كانون الثاني/يناير 2023 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2025 (فيما يلي - فترة التقرير)، ويقدم معطيات حول هذه الشكاوى وكيفية معالجة البعض منها.

خلال فترة التقرير، تلقت مفوضية شكاوى الجمهور 937 شكوى تتعلق بضريبة الأرنونا؛ وبلغت نسبة الشكاوى المحققة والشكاوى التي تم تسوية موضوعها 40%.

كان الموضوع الرئيسي للشكاوى المتعلقة بضريبة الأرنونا خلال فترة التقرير هو التخفيضات على ضريبة الأرنونا. تناولت 41.8% من الشكاوى هذا الموضوع، وبلغت نسبة الشكاوى المحققة والشكاوى التي تم تسوية موضوعها 41.6%.

الفئات السكانية التي تحتاج إلى تخفيضات في ضريبة الأرنونا غالباً ما تكون أكثر عرضة لفجوات في المعلومات وصعوبة الوصول والتعامل مع السلطات، وترى مفوضية شكاوى الجمهور أهمية قصوى في ضمان ممارسة حقوقها ومساعدتها في التعامل مع البيروقراطية في القطاع العام.

مفوضية شكاوى الجمهور هي المقر المهني لمفوضي شكاوى الجمهور والمسؤولين عن شكاوى الجمهور في الهيئات العامة، وهي تعمل بطرق متنوعة لتزويدهم بالمعرفة والخبرة الواسعة التي اكتسبتها في مجال فحص الشكاوى. في هذا السياق، ندعو المسؤولين عن شكاوى الجمهور في السلطات المحلية إلى الاطلاع على هذا التقرير والاستفادة منه في معالجة الشكاوى التي تصل إليهم.

ستواصل مفوضية شكاوى الجمهور عملها في الوقوف إلى جانب كل من يحتاج إلى خدماتها. ندعو الجمهور العام إلى مواصلة الاستعانة بمكتبنا في الحالات التي يواجهون فيها صعوبة في تحصيل حقوقهم أو في الحصول على خدمة من الهيئات العامة.

كرميت فنتون، محامية
مديرة مفوضية شكاوى الجمهور

متنياهو أنجلمان
مراقب الدولة ومفوض شكاوى الجمهور

القدس، شباط/فبراير 2026

فهرس المحتويات

4	كلمة مراقب الدولة ومفوض شكاوى الجمهور ومديرة مفوضية شكاوى الجمهور
6	مقدمة
7	معطيات عن الشكاوى
7	مواضيع الشكاوى
9	جنس المشتكين
10	لواء إقامة المشتكين توزيع المشتكين بحسب المؤشر
11	الاجتماعي-الاقتصادي مكان إقامتهم
12	موضوعات الشكاوى المختارة
12	هوية أصحاب العقار
12	فرض ضريبة أرنونا على سگان لا يمتلكون عقارات
13	تخفيضات في ضريبة الأرنونا تخفيض لامرأة معاقة تم الاعتراف بإعاقتها بأثر رجعي من
13	قبل مؤسسة التأمين الوطني حساب التخفيض على أساس الدخل بعد تغيير عدد
14	الأشخاص المقيمين في العقار
15	تغيير في مساحة العقار
15	بسبب تقليص مساحة العقار رفض البلدية إعادة فروقات ضريبة الأرنونا
16	إجراءات جباية ديون ضريبة الأرنونا
16	فرض رسوم جباية بعد إرسال طلبات الدفع إلى عنوان خاطئ

مقدمة

الأرنونا هي ضريبة تفرضها السلطة المحلية على مالك العقار، وتهدف إلى تمويل الأنشطة المختلفة للسلطة. العقارات التي تفرض عليها ضريبة الأرنونا هي المباني، الأراضي الزراعية والأراضي المشغولة وذلك بحسب تعريفها في مرسوم البلديات [الصيغة الجديدة] (فيما يلي - مرسوم البلديات).

تفرض السلطات المحلية (البلديات، المجالس المحلية والمجالس الإقليمية) ضريبة الأرنونا على مالكي العقارات الواقعة ضمن نطاقها، وذلك وفقاً لنوع العقار، مساحته، الاستخدام الذي يتم فيه والمنطقة التي يقع فيها. وتعدّ ضريبة الأرنونا المصدر الرئيسي للمدخلات الذاتية للسلطات المحلية. قواعد ضريبة الأرنونا منصوص عليها في التشريعات الأساسية - الأنظمة والمراسيم وقوانين الكنيس؛ وفي التشريعات الثانوية - اللوائح والأوامر الصادرة عن وزراء الداخلية والمالية؛ وفي أوامر الأرنونا التي تستنها مجالس السلطات المحلية سنوياً.

في سلسلة من الأحكام القضائية المتعلقة بطبيعة ضريبة الأرنونا، قضت المحكمة العليا بأن ضريبة الأرنونا هي في جوهرها ضريبة وليست رسوماً، وأن دفعها لا يكون مشروطاً بتقديم خدمات للدافع من قبل السلطة المحلية.

من المهم جداً أن تعمل السلطات المحلية على جباية ديون ضريبة الأرنونا في أقرب وقت ممكن من تاريخ نشوئها. فتراكم الديون من سنوات سابقة قد يدلّ على أنّ إجراءات الجباية والإنفاذ لا تُنفذ بقدر كافٍ.

تعمل لجنة الاستئناف بشأن تحديد ضريبة الأرنونا العامة (المشار إليها فيما يلي - لجنة الاستئناف) بموجب قانون السلطات المحلية (الاستئناف على تحديد الأرنونا العامة) لعام 1976 (المشار إليه فيما يلي - قانون الاستئناف). اللجنة هي هيئة مستقلة شبه قضائية مهمتها الفصل في النزاع بين الطرفين، وهما مدير قسم الأرنونا - بصفته الذراع التنفيذية للسلطة المحلية - والملكف بدفع ضريبة الأرنونا. بموجب قانون الاستئناف، "يعيّن المجلس لجنة استئناف واحدة أو أكثر، تتألف من ثلاثة أعضاء من بين الأشخاص المؤهلين للترشح لعضوية المجلس، ورئيسها".

تفحص المفوضية الشكاوى المتعلقة بالجوانب الإدارية للجنة الاستئناف، مثل الشكاوى المتعلقة بعدم انعقاد لجنة الاستئناف أو التأخير في إصدار قراراتها. لا تفحص المفوضية شكاوى متعلّقة بقرارات لجان الاستئناف في حد ذاتها، والتي تشكل إجراءات شبه قضائية (وفقاً للمادة 38(4) من قانون مراقب الدولة، 1958 [الصيغة المدمجة]).

معطيات عن الشكاوى

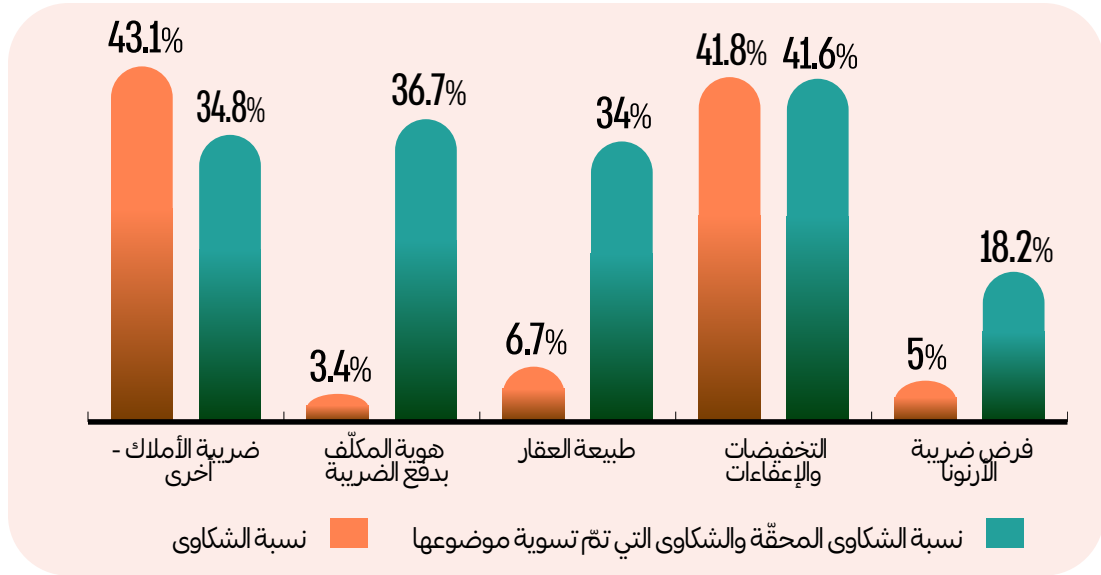
خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المفوضية 937 شكوى من الجمهور بشأن مختلف المواضيع المتعلقة بضريبة الأرنونا. بعد فحص الشكاوى، تلقى المشتكون والأشخاص الآخرون المتأثرون بقرارات المفوضية خلال فترة التقرير مبلغاً إجمالياً قدره 376,508 ش.ج.

بلغت نسبة الشكاوى المحققة والشكاوى التي تمّ تسوية موضوعها في مجال ضريبة الأرنونا خلال فترة التقرير 40%.

مواضيع الشكاوى

يستعرض الرسم التوضيحي أدناه توزيع الشكاوى التي وردت خلال فترة التقرير حسب الموضوعات الرئيسية المتعلقة بضريبة الأرنونا، ونسبة كل موضوع من إجمالي الشكاوى، ونسبة الشكاوى المحققة والشكاوى التي تمّت تسويتها في كل موضوع من الموضوعات¹

الرسم التوضيحي 1: توزيع المواضيع الفرعية للشكاوى المقدمة إلى المفوضية بشأن ضريبة الأرنونا خلال فترة التقرير ونسبة الشكاوى المحققة والشكاوى التي تمّت تسويتها في كل موضوع



1 الشكاوى التي يتم تلقيها في مفوضية شكاوى الجمهور يمكن أن تتضمن موضوعاً واحداً أو أكثر. في تحليل الشكاوى الوارد أدناه، يتم تناول كل موضوع من مواضيع الشكاوى على حدة. أي إذا كانت الشكاوى تتضمن عدة مواضيع، فسيتم تناول كل موضوع على حدة.

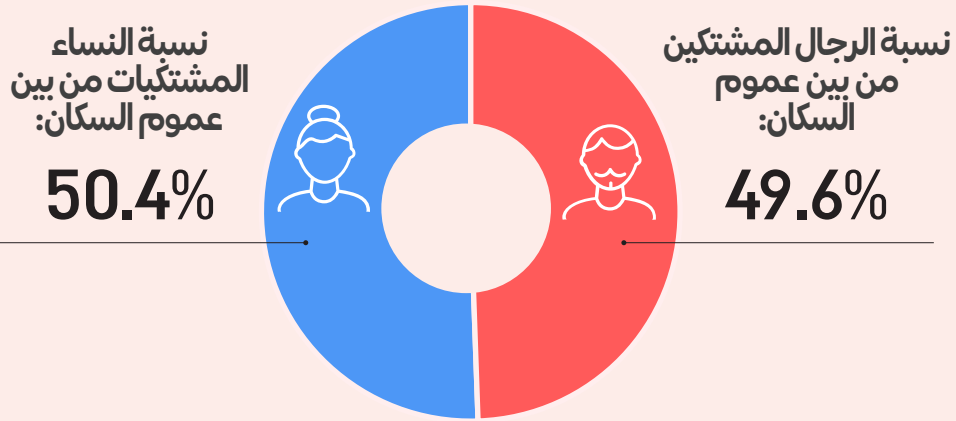
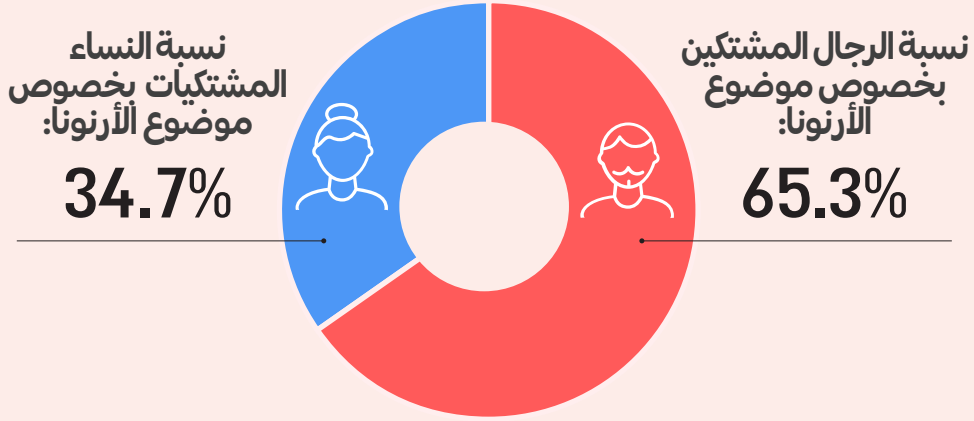
معظم القضايا التي تمّ تلقيها خلال فترة التقرير بشأن ضريبة الأرنونا تتعلق بالتخفيضات والإعفاءات من ضريبة الأرنونا، ونسبة الشكاوى المحقّقة والشكاوى التي تمّ تسوية موضوعها بشأن هذه القضايا تبلغ 41.6%.

في بعض الأحيان، بالإضافة إلى الشكاوى المتعلقة بضريبة الأرنونا، تم تقديم شكاوى بشأن سوء الخدمة التي تلقاها السكان من السلطة المحلية. في هذه الحالات، قامت المفوضية بفحص الشكاوى المتعلقة بسوء الخدمة وقررت ما إذا كانت الشكاوى محقّقة. تشمل مواضيع الخدمة العامة جوانب تتعلق بمعالجة الطلبات، توافر مركز الخدمة، تعامل الموظفين العموميين، إجراءات استقبال الجمهور، والخدمات المقدّمة عبر الإنترنت، وغيرها.

نسبة الشكاوى المحقّقة والشكاوى التي تمّ تسوية موضوعها في مجال الخدمة العامة هي 63%.

جنس المُشتكين

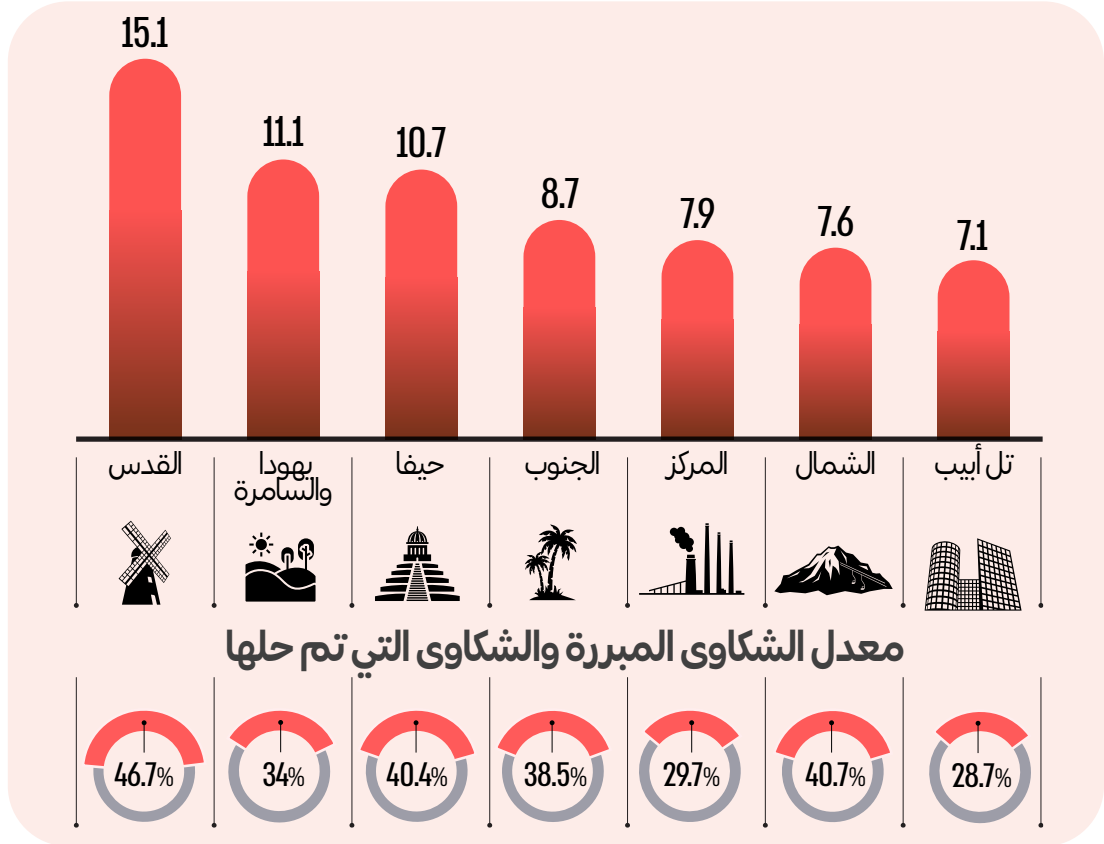
الرسم التوضيحي 2: توزيع المشتكين حسب الجنس



تشير المعطيات إلى أنّ نسبة النساء من إجمالي المشتكين بشأن ضريبة الأرنونا كانت أقل من نسبة الرجال: 34.7% مقابل 65.3%. نسبة النساء المشتكيات بشأن ضريبة الأرنونا (34.7%) أقل من نسبتهم من بين إجمالي السكان (50.4%).

لواء إقامة المشتكين²

الرسم التوضيحي³: عدد المشتكين لكل 100,000 نسمة الذين قدّموا شكوى واحدة أو أكثر خلال فترة التقرير، بحسب اللواء الذي يقيم فيه المشتكين



يظهر من الرسم التوضيحي أن الألوية التي سجّلت أكبر عدد من الشكاوى لكل 100,000 نسمة هي القدس (15.1) ويهودا والسامرة (11.1) وحيفا (10.7).

اللواء الذي سجّل أقل عدد من الشكاوى لكل 100,000 نسمة هو تل أبيب (7.1).

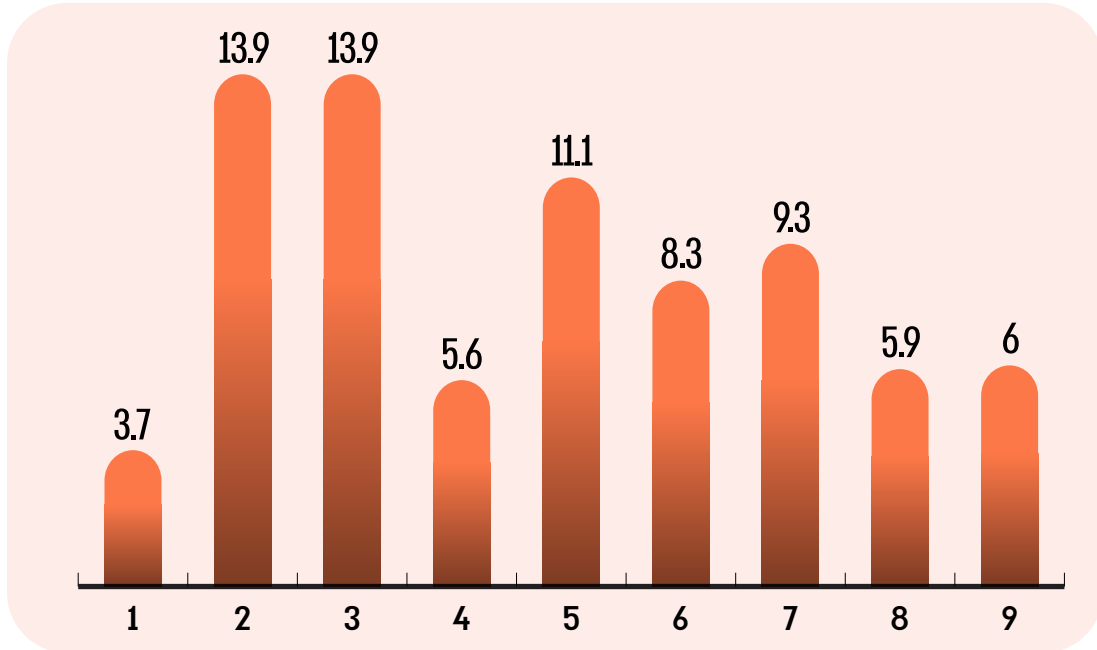
نسبة الشكاوى المحقّقة والشكاوى التي تمّت تسوية موضوعها في لواء القدس كانت الأكبر بين الألوية (46.7%)، وكانت النسبة الأقل في لواء تل أبيب (28.7%).

2 الشكاوى التي يتم تلقيها في مفوضية شكاوى الجمهور يمكن أن تتضمن موضوعاً

توزيع المشتكين بحسب المؤشر الاجتماعي-الاقتصادي لمكان إقامتهم³

ترى مفوضية شكاوى الجمهور أهمية في إتاحة خدماتها للفئات السكانية المستحقة للتقدم وتقديم المساعدة لها. تُعرض في الرسم التوضيحي أدناه معطيات حول الشكاوى التي قُدمت خلال فترة التقرير، حسب العنقود الاجتماعي والاقتصادي للبلدة التي يعيش فيها المشتكون. يمثّل العنقود رقم 1 المستوى الاجتماعي والاقتصادي الأدنى، ويمثّل العنقود رقم 10 المستوى الأعلى.

الرسم التوضيحي 4: عدد الشكاوى لكل 100,000 نسمة، بحسب العنقود الاجتماعي-الاقتصادي للبلدة التي يعيش فيها المشتكون، حسب فترة التقرير⁴



يظهر من الرسم التوضيحي أن أكبر عدد من الشكاوى المتعلقة بالأرنونا ورد من سكان البلديات التابعة للعناقيد 2 و 3، ومعظمها يتعلق بالتخفيضات والإعفاءات.

3 واحدًا أو أكثر. في تحليل الشكاوى الوارد أدناه، يتم تناول كل موضوع من مواضيع الشكاوى على حدة. أي إذا كانت الشكاوى تتضمن عدة مواضيع، فسيتم تناول كل موضوع على حدة.

4 لم يتم تلقي شكاوى بشأن من بلدات تابعة للعنقود 10

موضوعات الشكاوى المختارة

هوية أصحاب العقار

بلدية الناصرة



فرض ضريبة أرنونا على سگان لا يمتلكون عقارات

■ الشكاوى

أرسلت بلدية الناصرة إلى المشتكي طلبًا بدفع ضريبة الأرنونا، وبعد أيام قليلة أرسلت إليه رسالة إنذار قبل اتخاذ إجراءات قانونية، على الرغم من أنه يدعي أنه ليس من سكان الناصرة ولا يمتلك عقارًا داخل المدينة.

■ الفحص

في إطار الفحص، أفادت البلدية أنها قامت، بناءً على تعليمات المحاسب المرافق من وزارة الداخلية، بمزامنة ملف السجل السكاني مع ملف الأرنونا بحيث أن كل مقيم مسجل عنوانه في السجل السكاني في الناصرة - حتى لو لم يكن مسجلًا كمالك عقار في ملفات البلدية - تم إلزامه دفع ضريبة الأرنونا وفقًا لمتوسط مساحة 130 مترًا مربعًا للعامين 2024 و- 2025. طلب من السكان الذين تلقوا هذه الإشعارات تقديم اعتراض، تصريح أو رسالة مكتوبة تفيد بأنه لا يوجد بحوزتهم عقار. أبلغت المفوضية البلدية أنه وفقًا لمرسوم البلديات، لا يكفي أن يكون الشخص مسجلًا في سجل السكان كأحد سكان المدينة لفرض ضريبة الأرنونا عليه، بل يجب أن يكون مالكًا للعقار. لذلك، فإن فرض الضريبة على جميع السكان المسجلين في الناصرة غير قانوني.

■ النتيجة

أوضح المشتكي للبلدية أنه لم يسكن قط في المدينة، وأن العنوان الوارد في طلب الدفع هو عنوان والد زوجته. ونتيجة لذلك، تم إلغاء فرض ضريبة الأرنونا عليه. بدأت المفوضية في إجراء فحص نظامي في الجباية المخالفة لأحكام القانون، ولكن بعد فترة وجيزة تم رفع دعوى جماعية في هذا الشأن لا تزال قيد النظر، ولذلك تم وقف الفحص⁵.

1201362

تخفيضات في ضريبة الأرنونا

بلدية اللد



تخفيض لامرأة معاقة تم الاعتراف بإعاقتها بأثر رجعي من قبل مؤسسة التأمين الوطني

■ الشكوى

في أيار/ مايو 2022، اعترفت مؤسسة التأمين الوطني بالمشتكية كامرأة ذات إعاقة بنسبة عجز عن العمل تبلغ 100%، وهي مؤهلة للحصول على مخصصات إعاقة عامة بأثر رجعي اعتباراً من آب/ أغسطس 2020. بعد الاعتراف بإعاقتها، توجهت المشتكية إلى بلدية اللد وطلبت الحصول على تخفيض بنسبة 80% على ضريبة الأرنونا الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة منذ بداية إعاقتها، لكن البلدية منحتها التخفيض منذ بداية عام 2022 فقط، وليس منذ تاريخ بدء استحقاقها - 1.8.20.

■ الفحص

ادعت البلدية أمام المفوضية أنه لا يمكنها تحديث التخفيض في الأرنونا بأثر رجعي عندما تم تحديد استحقاق مقدم الطلب للحصول على معاش من مؤسسة التأمين الوطني، الذي يحمل معه استحقاقاً للحصول على تخفيض في الأرنونا، بأثر رجعي. في إطار الفحص تبين أن البلدية حددت، وفقاً لتوجيهات وزارة الداخلية، سياسة لمنح التخفيض بأثر رجعي، وهي سياسة منصوص عليها في الأنظمة، ووفقاً للمعايير التي تمّ تحديدها، كان من الممكن منح المشتكية التخفيض بأثر رجعي ابتداءً من تاريخ بدء استحقاقها لمخصصات الإعاقة - 1.8.20.

قررت المفوضية أنه يتعين على البلدية النظر في طلب المشتكية للحصول على تخفيض في ضريبة الأرنونا بأثر رجعي.

■ النتيجة

بعد الفحص، منحت البلدية المشتكية تخفيضاً على ضريبة الأرنونا بنسبة 80% من تاريخ بدء استحقاقها لمخصصات الإعاقة.

1166148

بلدية حيفا



حساب التخفيض على أساس الدخل بعد تغيير عدد الأشخاص المقيمين في العقار

■ الشكوى

قدمت المشتكية إلى بلدية حيفا طلباً للحصول على تخفيض في ضريبة الأرنونا لعام 2024 لأسباب تتعلق بالدخل وحصلت على تخفيض بنسبة 90%. لغرض حساب متوسط الدخل، يتم أخذ الدخل في عام 2023 في الاعتبار مع احتساب عدد الأشخاص الذين يقيمون في العقار: كلما زاد عددهم، انخفض متوسط الدخل للفرد.

خلال عام 2024، قامت البلدية بخفض نسبة التخفيض الذي حصلت عليه المشتكية إلى 70% دون أي تفسير، وبالتالي توجّهت المشتكية إلى المفوضية.

■ الفحص

أبلغت البلدية المفوضية أنها قامت في البداية بحساب الدخل المتوسط على أساس عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون في العقار في تاريخ تقديم الطلب (عام 2024)، وبناءً على هذا الحساب، تقرر أن المشتكية تستحق تخفيضاً بنسبة 90%. بعد ذلك، قررت البلدية حساب عدد الأشخاص ليس في تاريخ تقديم الطلب، بل في الفترة المماثلة للفترة التي تمثل الدخل الذي يستند إليه حساب الدخل المتوسط، أي عام 2023. نظراً لأن عدد الأفراد الذين كانوا يقيمون في العقار في عام 2023 كان أقل من عدد الأفراد الذين كانوا يقيمون فيه في عام 2024، تم تقليل نسبة التخفيض إلى 70%.

في إطار الفحص، تبين أن البلدية اتخذت قرار تقليل نسبة التخفيض خلافاً لرأي مستشارها القانوني، الذي مفاده أنه يجب أخذ عدد الأشخاص الذين يقيمون في العقار في الاعتبار عند تقديم الطلب، أي في السنة التي قدّم بشأنها طلب التخفيض، وليس في الفترة التي يُبنى عليها حساب الدخل (السنة السابقة للسنة التي يُطلب عنها التخفيض).

■ النتيجة

أعدت البلدية إلى المشتكية التخفيض بنسبة 90% لعام 2024. كما نشرت البلدية سياستها في هذا الشأن على موقعها الإلكتروني.

1188102

تغيير في مساحة العقار

بلدية تل أبيب-يافا



رفض البلدية إعادة فروقات ضريبة الأرنونا

بسبب تقليص مساحة العقار

■ الشكوى

أدعت المشتكية أن بلدية تل أبيب يافا لم تعالج طلبها باسترداد مبلغ الأرنونا الزائد الذي دفعته بسبب خطأ في قياس مساحة شقتها. ووفقاً لادعائها، فقد دفعت هي ووالدها ضريبة أرنونا لمدة 12 عاماً عن مساحة 28 متراً مربعاً، ولكن القياس الأخير الذي أجرته البلدية في عام 2022 أظهر أن مساحة الشقة تبلغ 25 متراً مربعاً.

■ الفحص

في إطار الفحص، تبين أن البلدية قامت بقياس الشقة في 15.8.22 بناءً على طلب لتغيير مالكي العقار بتاريخ 21.7.22 وبعد أن تبين أن العقار لم يقاس منذ سنوات عديدة. بعد القياس، سجلت البلدية المشتكية كمالكّة للعقار بدلاً من والدها، وقامت بتحديث مساحة العقار إلى 25 متر مربع اعتباراً من 1.11.22.

وذكرت البلدية أنها لم تتلق أي استفسار بشأن مساحة العقار على مدار السنوات، وبالتالي لم يكن لديها أي معلومات أخرى بشأنه حتى تاريخ القياس المذكور أعلاه. كما ذكرت البلدية أنه وفقاً للمادة 3(أ) من قانون الاستئناف، يمكن تقديم اعتراض على حجم العقار في غضون 90 يوماً من استلام إشعار الدفع، وبما أنه لم يتم تقديم أي اعتراض بشأن سنوات الضريبة السابقة لعام 2022، فإن التقييمات أصبحت نهائية.

في الفحص الذي أجرته المفوضية في ملفّ ضريبة الأرنونا للمبنى، لم يتم العثور على الوثائق التي تم على أساسها فرض ضريبة على العقار المعني بمساحة 28 متراً مربعاً. تظهر هذه المساحة في نظام ضريبة الأرنونا منذ أوائل السبعينيات.

وأحالت المفوضية البلدية إلى سلسلة من الأحكام القضائية التي تتناول حالات مماثلة، والتي قضت بأن عدم قياس البلدية للممتلكات على مدى سنوات وتحديد المساحة بطريقة لا تسمح بفهم كيفية تحديدها يُعتبر إهمالاً. كما قضت الأحكام القضائية بأن مدير قسم الأرنونا ولجنة الاستئناف ليس لهما سلطة النظر في دعوى استرداد الضرائب الزائدة التي تم تحصيلها في السنوات الماضية. وبالتالي، لا يوجد ما يبرر رفض ادعاءات المشتكية لمجرد أنها لم تقدم اعتراضاً إلى مدير قسم الضرائب بشأن السنوات الضريبية السابقة لعام 2022.

وفيما يتعلق بجوهر القضية، أشارت المفوضية إلى أنّ أي خطأ في حساب حجم العقار لا يشكل إهمالاً من جانب السلطة، بما في ذلك الحالات التي اعتمدت فيها السلطة في تحديد حجم العقار على المعطيات التي قدمها المكلف نفسه. ومع ذلك، أوضحت المفوضية أن السلطة العامة ملزمة بجباية الضرائب على أساس معطيات مؤكدة وبعبارة فائقة، بما في ذلك التحقق من جميع التفاصيل اللازمة للتأكد من أن الضريبة المدفوعة هي ضريبة حقيقية.

في الحالة الحالية، تبين أن الفارق بين القياسات صغير جداً، ولم يكن لدى المشتكية أو والدها ما يدعو لافتراض أنّ مساحة الشقة أصغر قليلاً من تلك التي حُدّدت في التقدير. لقد افترضوا أن البلدية تعتمد على معطيات صحيحة وتصرفوا بحسن

نية، وفقاً للفتاير التي أرسلت إليهم.

كما تبين أن البلدية لم تقم بقياس مساحة الشقة على مدى عقود من الزمن، وتجنبت إجراء مسح للممتلكات لفترة طويلة. كما لم يتم العثور على القياس الذي استند إليه في فرض الرسوم على المالك السابق، وبالتالي لا يمكن تحديد مصدر الخطأ الذي وقع في تحديد مساحة الشقة.

نظراً لظروف هذه الحالة، بما في ذلك عدم قياس العقار على مدى عقود - وهو ما يُعتبر إهمالاً من جانب البلدية، وبما أن المشتكية ووالدها دفعا ضريبة أرنونا زائدة عن مساحة الشقة الفعلية، فإن لديهما سبباً للاسترداد بموجب المادة 1 من قانون الإثراء بلا سبب، 1979. وبالتالي، يتعين على البلدية أن تعيد إليهما ضريبة الأرنونا الزائدة التي دفعاها، وذلك عن فترة سبع سنوات بأثر رجعي

■ النتيجة

قامت البلدية بتحديث مساحة الشقة بأثر رجعي من 28 متراً مربعاً إلى 25 متراً مربعاً اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2015، وتم تعويض حساب المشتكية ووالدها وفقاً لذلك.

1151486

إجراءات جباية ديون ضريبة الأرنونا

بلدية العفولة



فرض رسوم جباية بعد إرسال طلبات الدفع إلى عنوان

خاطئ

■ الشكوى

اشتكى المشتكية من مطالبتها بدفع دين عن عقار تملكه في العفولة. وادعت أن المطالبة أرسلت قبل أن تتسلم فاتورة الأرنونا وقبل انقضاء الموعد النهائي المحدد للسداد.

■ الفحص

في إطار الفحص، تبين أن طلبات الدفع أرسلت إلى العنوان الذي كانت تشغله المشتكية في الماضي (في الفترة ما بين 1988 و 1996) على الرغم من تحديث العنوان في سجل السكان إلى رحوفوت. كما تبين أن المشتكية كانت قد تقدمت بطلب إلى بلدية العفولة في الماضي لتحديث عنوانها في رحوفوت، ولكن بما أن الرسائل أرسلت إلى عنوانها القديم، فقد أعيدت إلى المرسل.

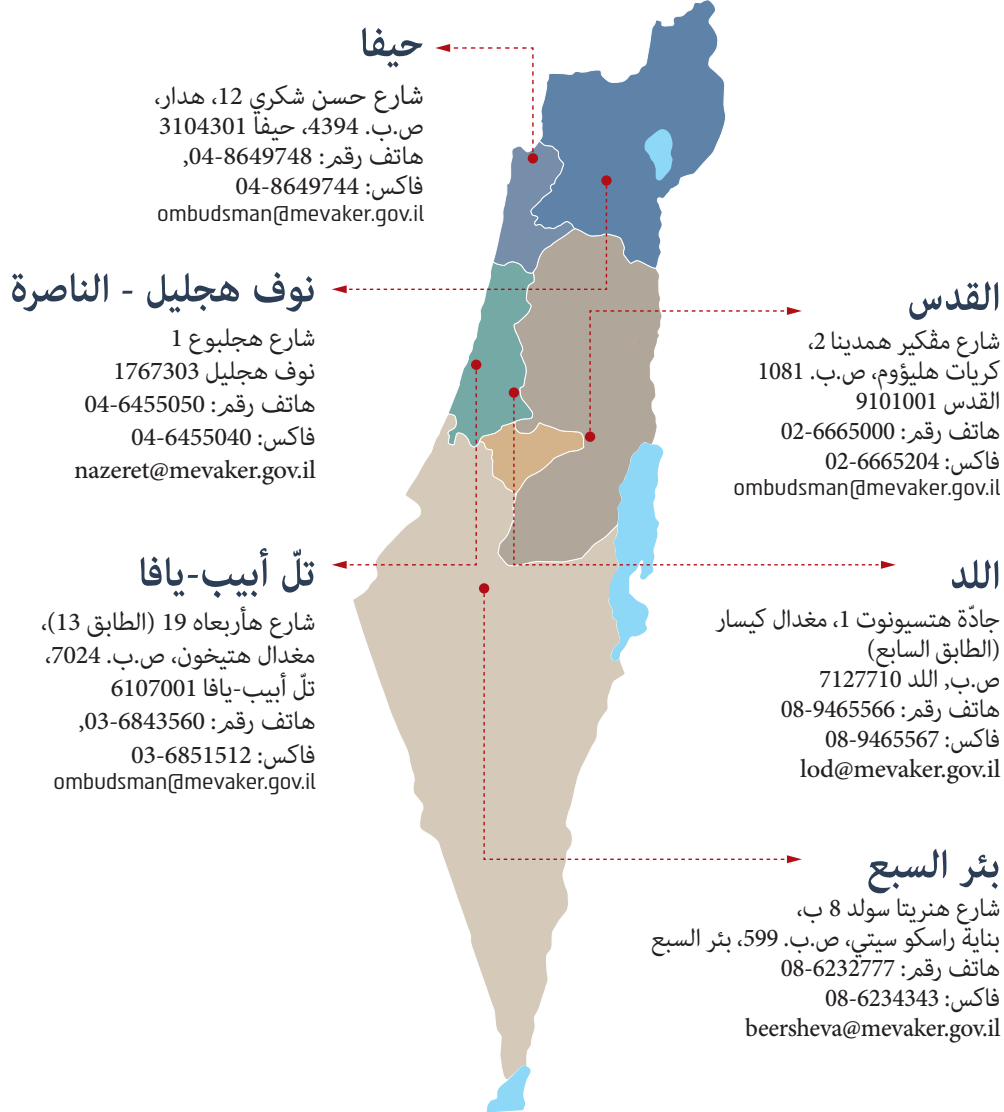
تنص المادة 2(أ)(111) من قانون سجل السكان لعام 1965 على أن "عنوان إرسال البريد" هو العنوان الذي تم تقديمه وفقاً لقانون تحديث العنوان لعام 2005. وفقاً لقانون تحديث العنوان، إذا أرسلت سلطة عامة مستنداً بعد مرور 50 يوماً من تاريخ تحديث العنوان، يُعتبر المستند وكأنه لم يصل إلى وجهته. وبالتالي، فإن مطالبتي الدفع اللتين أرسلتا إلى المشتكية لم يتم تسليمهما بشكل قانوني.

■ النتيجة

بعد الفحص، أعادت البلدية إلى المشتكية مصاريف الجباية وغيرت عنوانها في أنظمتها.

115580

تفاصيل الاتصال بمكاتب مفوضية شكاوى الجمهور



ساعات استقبال الجمهور في المكاتب
ايام الاحد حتى الخميس من الساعة 9:00 - 13:00
يوم الاربعاء ايضاً من الساعة 15:00 - 17:00



تطبيق WhatsApp
050-3995422



بريد الكتروني لتقديم شكاوى للمفوضية:
ombudsman@mevaker.gov.il



الموقع الإلكتروني لشبكة اللجنة
mevaker.gov.il/he/ombudsman

شارع مڦكبر همديننا 2، كريات هليووم،
ص.ب. 1081، القدس 9101001
هاتف رقم: 02-6665000 | فاكس: 02-6665204

  | mevaker.gov.il

